علم المنطق وعلاقته بعلم أصول الفقه

د٠ شيماء عبد الرحمن زيدان عطية (*)

المقدمة :

الحمد لله الذى أنزل كتابه بالحق؛ ليكون شرعة ومنهاجًا، والصلاة والسلام على خير خلقه وأكرم رسله سيدنا محمد رسول الله ﷺ، الذى استمسك بهذا المنهاج ودعا أمته إليه، فكانت من بعده متبعة هديه سارية على منهاجه إلى يوم الدين.

وبعد ،،،

يحتل علم أصول الفقه وعلم المنطق مكانة بارزة فى تاريخ الفكر الإنسانى عامة، والفكر العربى الإسلامى خاصة، إذ تعد دراسة علم المنطق فى علم أصول الفقه من أبرز التجليات التطبيقية لكون العلم الأول ذا جذر يونانى عقلى، والآخر علمًا إسلامنًّا شرعنًّا فى جذوره.

ومما جرت به العادة حينما تتداخل الحضارات وتُستورد الأراء والأفكار والمناهج أن يتفاعل الناس مع الوافد الجديد من حيث القبول والرفض فى تقييم الحاجة أو المنفعة لهذا العلم، ولقد كان لعلم المنطق من ذلك أوفر الحظ والنصيب، لاختلاطه واتصاله بعلوم الفلاسفة، مما أدى إلى تعرضه لهجوم شديد فى بداياته بسبب انحراف بعض المنتسبين إليه أو لكونه وافدًا ليست الحياة الإسلامية بحاجة إليه.

وبما أن علم المنطق لا يتضمن رأيًا مباشرًا مخالفًا للدين، فهو فيصل التفرقة بين المعرفة المقبولة والمعرفة المرفوضة، المتمثلة فى أوائل الحس وبدهية العقل متماشية مع ظروف البيئة المجتمعية والسياسية والعقائدية؛ مما جعله يقرأ الواقع بمعطياته الفكرية ليتحرى مطابقة هذا الواقع لذاك الحاضر.

(*) دكتوراه فى الفلسفة الإسلامية – كلية دار العلوم– جامعة القاهرة.

أدى ذلك إلى انتقال أفكاره وطرق استدلاله إلى علم أصول الفقه، وتطورت إلى حد ظهور العديد من المصطلحات المنطقية فى عبارات العلوم الشرعية، وظهور مسائل مشتركة بينهما.

أهداف الدراسة:

١- إبراز دور علماء المسلمين فى دعم المنطق ومزجه بالعلوم الشرعية.

٢- معرفة المسائل المشتركة بين علم المنطق وعلم أصول الفقه حتى لا يلبس بها طالب العلم.

٣- عدم النظر إلى الكون والشرع بطريقة سطحية، بل يجب البحث والتفكر والتأمل للوصول إلى ما هو جديد، وقد أمرنا الله سبحانه وتعالى بهذا فى قوله:﴿**إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لَآيَاتٍ لِّأُولِي الْأَلْبَابِ** ﴾[آل عمران: ١٩٠].

مشكلة الدراسة: تظهر في عدة تساؤلات:

١- من هو المؤثر الحقيقى الذى قام بمزج المنطق الأرسطاليسى بأصول الفقه؟ وكيف استطاع ذلك؟

٢- كيف تداخل علم المنطق فى علم أصول الفقه؟ وما هى المراحل التى مر بها لإتمام عملية المزج؟

٣- هل هناك مسائل مشتركة بين علم المنطق وعلم أصول الفقه؟

منهج البحث:

يقوم على المناهج البحثية الآتية:

١- المقارن: حيث سيتم به مقارنة بين الموضوعات الفقهية والموضوعات المنطقية؛ للوصول إلى مسائل مشتركة بين علم المنطق وعلم أصول الفقه.

٢- التحليلى: حيث سيتم به تحليل المراحل التى تم من خلالها مزج المنطق بالفقه للوصول إلى تلك العلاقة التى بينهما.

المبحث الأول

تداخل علم المنطق مع علم أصول الفقه

ظهرت للمنطق آثار متعددة فى العلوم الإسلامية، ومنها أصول الفقه، فقد اشتغل علماء الإسلام بهما قراءة واستيعابًا ونقدًا وتوظيفًا ومزجًا، ومرت تلك المحاولات بمراحل متعددة قبل الخوض فيها نقف على التعريف بهما.

تعريف علم المنطق: عرفه أرسطو بأنه " آلة العلم، وموضوعه الحقيقى هو العلم نفسه أو هو صورة العلم"(١).

وعرفه ابن سينا بأنه "الآلة العاصمة للذهن عن الخطأ فيما نتصوره ونصدق به والموصلة إلى الاعتقاد الحق بإعطاء أسبابه ونهج سبله"(٢).

وعرفه الجرجانى بأنه " آلة قانونية تعصم مراعاتها الذهن عن الخطأ فى الفكر"(٣).

ومن حيث الموضوع الذى يبحث فيه علم المنطق فهو يبحث فى طريقة التفكير المتعلقة بالعقل المطلق مجردًا عن المؤثرات بقطع النظر عما يتعلق به، وذلك لكى نستدل على صحة الفكرة أو خطئها.

وكما أنه يبحث فى المجهول للوصول إلى المعلوم "من حيث إنه يوصل إلى مجهول تصوري كالحيوان الناطق الموصلِ إلى تصور الإنسان، وأما المعلوم التصوري الذي لا يوصل إلى مجهول تصوري فلا يسمى معرفاً، والمنطقي لا يبحث عنه كالأمور الجزئية المعلومة من زيد وعمرو. وأما الحجة فهي عبارة عن المعلوم التصديقي لكن لا مطلقاً أيضاً، بل من حيث إنه يوصل إلى

(١) المنطق الصورى منذ أرسطو حتى عصورنا الحاضرة، نقلا عن على سامى النشار، دار المعرفة الجامعية، ١٩٦٦م، ص٦.

(٢) النجاة، ابن سينا، مطبعة السعادة، ٢٠١٧م، ص٣.

(٣) التعريفات، على الجرجانى، تحقيق: محمد صديق المنشاوى،دار الفضيلة، ص٢٧٥.

مطلوب تصديقي كقولنا: العالَم متغير، وكل متغير حادث، الموصلِ إلى التصديق بقولنا : العالَم حادث، وأما ما لا يوصل إلى معلوم كقولنا:النار حارة مثلاً فليس بحجة، والمنطقي لا ينظر فيه، بل يبحث عن المعرف والحجة من حيث إنهما كيف ينبغي"(١).

أما عن تعريف علم أصول الفقه: فقد عرفه أبو الوليد الباجى(٢) بأنه" ما أنبت عليه معرفة الأحكام الشرعية"(٣).

وعرفه الرازى بأنه" مجموع طرق الفقه على سبيل الإجمال وكيفية الاستدلال بها، وكيفية حال المستدل بها"(٤).

وعرفه البيضاوى فى قوله: "معرفة دلائل الفقه إجمالاً، وكيفية الاستفادة منها وحال المستفيد"(١).

---

(١) شرح تهذيب على تهذيب المنطق، عبد الله اليزدى، تحقيق: محمد الكتكى وأبى بكر بن مصطفى الفطنى، إدارة الصديق دابيل، ط١، ١٤٣٤هـ . ٢٠١٣م، ص٧٣.

(٢) الإمام أبو الوليد سليمان خلف بن سعد بن أيوب بن وارث التجيي التميمى الأندلسى القرطبى الباجى التجيي، فقيه مالكى ومحدث وقاض وشاعر أندلسي له رتبة عالية من العلم، حيث جمع بين العلم والتقوى والفقه واللغة والأدب حتى أثنى عليه كثير من العلماء مُبرزين سماته العلمية والخلقية منوهين بحفظه وإتقانه، وسيلان ذهنه وجليل قدره، له مؤلفات عديدة منها: إحكام الفصول فى أحكام الأصول، الإشارة فى معرفة الأصول والوجازة، المنهاج فى ترتيب الحجاج. انظر: الحدود، القاضى أبو الوليد الباجي، تحقيق : جودة عبد الرحمن، المعهد المصرى للدراسات الإسلامية فى مدريد، ١٣٧٣هـ – ١٩٥٤م، ص١.

(٣) الحدود، الباجى، تحقيق: محمد حسن إسماعيل،دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م، ص١٦.

(٤) المحصول، الرازى، تحقيق: طه جابر فياض العلوانى، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤١٨هـ . ١٩٩٧م، ص٨١.

ومن حيث الموضوع الذى يبحث فيه علم أصول الفقه فهو يبحث فى الأدلة الإجمالية الموصلة إلى الأحكام الشرعية العملية، وأقسامها واختلاف مراتبها، وقواعد أحكامها الناشئة عن الألفاظ العربية، وما يعرض لتلك الألفاظ من النسخ والترجيح ونحو ذلك حتى يتعرف الفقيه على ما ينبغى أن يستخرجه من الأدلة عن طريق الإجراءات اللازمة للتعامل مع الأدلة الشرعية النقلية، وما يتصل بها من الأدلة العقلية المستندة إلى الأدلة الشرعية حتى يمكن الاستفادة منها.

ويقول القرافى فى هذا السياق: " فإن الشريعة المعظمة المحمدية زاد الله تعالى منارها شرفا وعلوا اشتملت على أصول وفروع، وأصولها قسمان، أحدهما المسمى بأصول الفقه، وهو فى غالب أمره ليس فيه إلا قواعد الأحكام الناشئة عن الألفاظ العربية خاصة، وما يعرض لتلك الألفاظ من النسخ والترجيح ونحو الأمر للوجوب والنهى للتحريم والصيغة الخاصة للعموم ونحو ذلك"(٢).

وبما أن العلمين مختلفين فى الفكر، أحدهما: يبحث فى المعلوم للوصول إلى المجهول. والآخر: يبحث فى المجهول للوصول إلى المعلوم. فقد تسبب ذلك فى إحداث حالة من المواقف المتكاثرة والمراحل المتعددة لإتمام عملية المزج، مما يجعلنا نتساءل: كيف امتزج علم أصول الفقه بعلم المنطق؟ وما المراحل التى مر بها لإتمام عملية المزج؟

عند تتبع المسار التاريخى العام للفكر الأصولي منذ بواكير التشريع الإسلامى، وما لحقه من تطورات فى الأصول والأحكام، وتفاعلات بين الوسط العلمى والعلماء، "نجد أن تاريخ المنهج الأصولى يذهب إلى حد أبعد من عصر الشافعى بكثير، بحيث لا يجب أن نلتمسه فقط عند علماء الأحناف فى السنوات التى

---

(١) منهاج الوصول إلى علم الأصول، البيضاوى، دار الفاروق الحديثة، القاهرة، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م،(١/ ٢٨٠).

(٢) أنوار البروق فى أنواء الفروق، القرافى، عالم الكتب، بدون تاريخ، (١/ ٤).

تسبق الشافعى، بل فى عصر الصحابة أنفسهم ولدى الكثيرين من فقهائهم وعن هؤلاء الفقهاء أخذت معظم القوانين التى يحتاج إليها فى استفادة الأحكام"[١].

ولقد كان الإمام الشافعى أول من دون أصول الفقه، ورتب أبوابه وجمع فصوله وذلك بشهادة بعض المؤرخين، حيث قال فخر الدين الرازى: " اعلم أن نسبة الشافعى إلى علم الأصول، كنسبة أرسطو إلى علم المنطق.....الناس كانوا قبل الإمام الشافعى رضى الله عنه يتكلمون فى مسائل أصول الفقه ويستدلون ويعترضون، ولكن ما كان لهم قانون كلى مرجوع إليه فى معرفة دلائل الشريعة فى كيفية معارضاتها وترجيحاتها، فاستنبط الشافعى علم أصول الفقه ووضع للخلق قانونًا كليًّا يرجع إلى معرفة مراتب أدلة الشرع"[٢]. وقال ابن خلدون: " كان أول من كتب فى علم أصول الفقه الشافعى رضى الله عنه، وأملى فيه رسالته المشهورة تكلم فيها فى الأوامر والنواهى والبيان والخبر والنسخ"[٣].

والشافعى أيضًا هو من المشهورين فى تاريخ الفكر الإسلامى الذين وقفوا من المنطق الأرسطى موقفًا سلبيًّا؛ لارتباطه باللغة اليونانية المخالفة للغة العربية[٤]، إذ يقول: "ما جهل الناس ولا اختلفوا إلا لتركهم لسان العرب وميلهم إلى لسان أرسطوطاليس"[٥]. وهذا الموقف الذى وقفه الشافعى قد خالفه ابن حزم(ت:٤٥٦هـ)

---

(١) مناهج البحث عند مفكرى الإسلام، على سامى النشار،دار النهضة العربية، ط٣، بيروت، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م، ص٨١

(٢) مناقب الشافعى، الرازى، تحقيق: أحمد حجازى السقا، مكتبة الكليات الأزهرية، ط١، القاهرة، ١٤٠٦هـ. ١٩٨٦م، ص١٥٦.

(٣) المقدمة، ابن خلدون، دار القلم، بيروت، ١٩٨٤م، ط٥، ص٤٥٤.

(٤) انظر: مناهج البحث عند مفكرى الإسلام، على سامى النشار، دار النهضة العربية، بيروت، ط٣،٢٠١٧م، ص٨٦.

(٥) صون المنطق والكلام عن فن المنطق والكلام، السيوطى، تحقيق: على سامى النشار، مكتبة الخانجى، ١٩٤٧م، ص١٤٧.

بعد ذلك، حيث رأى ضرورة الاستعانة بمنطق أرسطو؛ لذلك انشق عن المذهب الشافعى واعتنق المذهب الظاهرى.

ويعتبر القرنان الرابع والخامس فاصلًا بين عهدين دقيقين؛ عهد لجأ المسلمين فيه إلى مزج علومهم بالمنطق والفلسفة اليونانية، كما فعل ابن حزم عندما مزج الأمثلة الفقهية بالعلوم المنطقية فى كتابه (التقريب لحد المنطق والمدخل إليه بالألفاظ العامية والأمثلة الفقهية) لمعرفة وضبط أصول الاستدلال من حيث هو أداة ضابطة فى التفكير، تضفى عليه الصرامة والدقة الضروريتين والحفاظ على هوية الشرع وعلى كماله وحمايته من خطر الإضافات والزيادات ليس فقط على المستوى الشرعى فحسب، بل حتى على المستوى العقائدى، حيث خطر التأويلات وتهديدها ممثلا فى الملل والنحل التى جنحت عن الإسلام دينًا وسلوكًا، وذلك من أجل بناء الشرع على القطع ودعم المنقول بالمعقول[١]. وهو يُصرح بهذا فى كتابه(الإحكام فى أصول الأحكام) حيث يقول:" فكتبنا كتابنا المرسوم بكتاب التقريب، وتكلمنا فيه على كيفية الاستدلال جملة، وأنواع البرهان الذي به يستبين الحق من الباطل في كل مطلوب، وخلصناها مما يظن أنه برهان وليس ببرهان، وبينا كل ذلك بيانا سهلا لا إشكال فيه... وكان ذلك الكتاب أصلا لمعرفة علامات الحق من الباطل، وكتبنا أيضا كتابنا المرسوم بالفصل، فبينا فيه صواب ما اختلف الناس فيه من الملل والنحل بالبراهين التي أثبتنا جملها في كتاب التقريب..... ثم جمعنا كتابنا هذا وقصدنا فيه بيان الجمل في مراد الله عز وجل منا فيما كلفناه من العبادات والحكم بين الناس بالبراهين التي أحكمناها في الكتاب المذكور آنفا[٢].

(١) انظر: ابن حزم والفكر الفلسفى بالمغرب والأندلس، سالم يفوت، المركز الثقافى العربى، الدار البيضاء، المغرب، ١٩٨٦م، ص٤٣٨.

(٢) الإحكام فى أصول الأحكام، ابن حزم، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار الآفاق الجديدة،بيروت، بدون تاريخ، (١/ ٨).

ولم يتوقف ابن حزم عند الإشادة بالمنطق، والدعوة إلى الإستفادة منه، بل ذهب أبعد من ذلك حينما جعل منفعته لا تختص بعلم واحد، بل تتعده إلى العلوم جميعًا، فهى نافعة فى خدمة التوحيد واستنباط الأحكام الشرعية وتفسير النصوص، وترتيب المقدمات، واستثمار النتائج، ومما يؤكد هذا قوله: "وَهَذِه الْكتب كلهَا كتب سَالِمَة مفيدة دَالَّة على تَوْحِيد الله عز وَجل، وَقدرته عَظِيمَة الْمَنْفَعَة فِي انتقاد جَمِيع الْعُلُوم وَعظم مَنْفَعَة الْكتب الَّتِي ذكرنَا فِي الْحُدُود، فَفِي مسَائِل الْأَحْكَام الشَّرْعِيَّة بهَا يعْرف كَيفَ التَّوَصُّل إِلَى الاستنباط، وَكَيف تُؤْخَذ الْأَلْفَاظ على مقتضاها، وَكَيف يعرف الْخَاص من الْعَام، والمجمل من الْمُفَسّر، وَبِنَاء الْأَلْفَاظ بَعْضهَا على بعض، وَكَيف تَقْدِيم الْمُقدمَات وإنتاج النتائج"[1].

وبطبيعة الحال فإن علم المنطق تراوح بشكل تصاعدى فى علاقته بعلم أصول الفقه، لذا انتقل إلى عهد آخر وهو عهد لجأ المسلمون فيه إلى معاداة المنطق والفلسفة اليونانية، ومما يصور هذا الموقف العدائى للمنطق أن فقهاء المسلمين الذين كانوا يصبون إلى تعلم المنطق كانوا يفعلون ذلك خفية؛ خوفًا من اتهامهم بالتبدع أو فساد العقيدة، وقد حدث ذلك فى المشرق والمغرب حتى أن بعض الوزراء أراد أن يشترى لابنه كتابًا فى المنطق اشتراه فى الخفية؛ تحرزًا من صولة الفقهاء[2]. ولهذا كان من أبرز الأقوال النقدية لعلم المنطق من الفقهاء قول الوليد الباجى (ت: ٤٧٤) عندما حذر ابنيه من المنطق وقال: "وإياكما وَقِرَاءَة شَيْء من الْمنطق وَكَلَام الفلاسفة، فَإِن ذَلِك مَبْنِيّ على الْكفْر والإلحاد والبعد عَن الشَّرِيعَة والإبعاد، وأحذركما من قرَاءَتهَا مَا لم تقرآ من كَلَام الْعلمَاء مَا تقويان بِهِ على فهم فَسَاده وَضعف شبهه وَقلة تَحْقِيقه؛ مَخَافَة أَن يسْبق إِلَى قلب أَحَدكُمَا مَا لَا يكون

(١) الفصل فى الملل والأهواء والنحل، ابن حزم، مكتبة الخانجى، القاهرة، بدون تاريخ، (٢/ ٧٧).

(٢) مناهج البحث عند مفكرى الإسلام، على سامى النشار، ص١٨١.

عِنْده من الْعلم مَا يقوى بِهِ على رده ..... وأَنه من أقبح المخاريق والتمويهات ووجوه الْحِيَل والخزعبلات الَّتِي يغتر بهَا من لَا يعرفهَا ويستعظمها من لَا يميزها"[١].

ونرد على هذا بأمرين: الأول: إذا كان علم المنطق مختلط بكلام الفلاسفة الفاسد، كما يرى الباجى، فيجب تعلمه ليرد حجج المبطلين بجنس ما استدلوا به، ولإفحامهم بنفس أدلتهم، ومادام تعلمه لغرض دفع الشبه عن الدين انتفى كونه من العبث، فتزول حرمته، بل قد يصير واجبا في حقه. الثانى: تأثر الباجى بالمنطق الأرسطي ومما يدل على ذلك وجود الكثير من الاستعمالات المنطقية فى ثنايا كلامه، كالقياس الاقترانى الحملى، والتناقض، وعكس النقيض وغير ذلك[٢].

ويذكر ابن تيمية(٧٢٨هـ) فى نقده لعلم المنطق أنه لا يمكن تحقيقه فى الواقع، وأن هذا من أدلة بطلانه، وهو سبب قلة انتفاع الناس منه، وانصرافهم عنه، وعدم التزام أهله به[٣].

ولم يقف المنطق الأرسطى ساكنًا، بل أخذ ينمو ويضاف إليه طرق جديدة على يد إمام الحرمين الجوينى (ت:٤٧٨هـ)، ويؤكد على هذا الدكتور(سالم يفوت) حيث يقول: "إن علم أصول الفقه مع الإمام الجوينى لم يخل من أى تأثر بالمنطق الأرسطى إلى حد يمكن القول أنه كان البداية قبل كتاب المستصفى للغزالى، فرغم أنه فى قوله بالعلة والشبه واعتماده مسالك السبر والتقسيم والطرد

(١) النصيحة الوالدية، الباجي، تحقيق: إبراهيم باجس عبد المجيد، دار الوطن، ط١، ١٤١٦هـ، ص١٨.

(٢) انظر: القياس المنطقى والأصولى عند ابن حزم والباجى، الباحثة: شيماء عبد الرحمن زيدان، رسالة دكتوراه، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، ١٤٤٢هـ – ٢٠٢١م، ص١٣٣.

(٣) انظر: مجموع الفتاوى، ابن تيمية، دار الوفاء، ٢٠٠٦م،(٩/ ٦).

والعكس لم يخرج عن المنهج الموروث من العلوم الإسلامية، فإنه مع ذلك حاول مزج الأصول بالمنطق الأرسطى"[١].

وتظهر محاولة الجوينى فى كتابه (البرهان فى علم أصول الفقه)، فهو يحوى بعض الأفكار المنطقية المتعلقة بالأقيسة الشرطية التى استخدمها استخداما غامضًا كفكرة السبر والتقسيم[٢] ، يقول الجوينى: "رتب أئمتنا أدلة العقل ترتيبا ننقله ثم نبين فساده ونوضح مختارنا فنكون جامعين بين نقل تراجم المذاهب والتنبيه على الصواب منها. قالوا: أدلة العقول تنقسم أربعة أقسام، أحدها بناء الغائب على الشاهد، والثاني إنتاج المقدمات النتائج، والثالث السبر والتقسيم، والرابع الاستدلال بالمتفق عليه على المختلف فيه"[٣].

وإذا كان مزج المنطق بالفقه مر بمراحل متعددة، فإننا نود أن نتساءل: من الذى أحدث الفرق فى هذه المرحلة وقام بتعميق العلاقة بين علم المنطق وعلم أصول الفقه؟ وكيف استطاع ذلك؟

الذى أحدث الفرق فى هذه المرحلة هو (أبو حامد الغزالى)[٤]، فهو الذى قام بتطوير وتعميق حركة التأثير وبناء العلاقة بين علمى المنطق وأصول الفقه وإلى

---

(١) ابن حزم والفكر الفلسفى بالمغرب والأندلس، سالم يفوت، المركز الثقافى العربى، ١٩٨٦م، ص١٧٤- ١٧٥.

(٢) انظر: مناهج البحث عند مفكرى الإسلام، على سامى النشار،ص٨٩.

(٣) البرهان فى أصول الفقه، الجوينى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٨هـ . ١٩٩٧م، (٢٥/١).

(٤) هو أبو حامد محمد الغزالى الطوسى النيسابورى الصوفى الأشعرى، كان فقيهًا وأصوليًّا وفيلسوفًا، وله أثر كبير وبصمة واضحة فى عدة علوم مثل: الفقه الشافعى، الفلسفة، وعلم الكلام، والمنطق، وكان على مذهب الأشاعرة فى العقيدة، وعُرف بأحد مؤسسي المدرسة الأشعرية فى علم الكلام، ولقب بألقاب كثيرة منها: حجة الإسلام، والعالم الأوحد، وزين الدين، ومحجة الدين. وله العديد من المؤلفات منها: محك النظر، تهافت الفلاسفة، المستصفى، أساس القياس. توفى ٥٠٥هـ. انظر: طبقات الشافعية الكبرى، السبكى، (٦/ ٢٢٠ – ٢٢٤)، المنقذ من الضلال أبو حامد الغزالى، ص١٣٧.

هذا يشير ابن تيمية بقوله: "وأول من خلط منطقهم بأصول الفقه أبو حامد الغزالى"(١).

لقد اتجه الغزالى إلى علوم الأوائل بالدرس والتمحيص، وعلم أن رفض البعض للمنطق سببه اتصاله بإلهيات أرسطو، وأن هذه الإلهيات مخالفة لعقائد المسلمين؛ لذلك تفادى اسم المنطق ووضع له تسميات أخرى كـ (كتاب النظر)، و(كتاب الجدل)، و(مدارك العقول)، و(معيار العلم)، و(القسطاس المستقيم)، وغيرها، وقال: "وأما المنطقيات فأكثرها على منهج الصواب، والخطأ نادر فيها، وإنما يخالفون أهل الحق فيها بالاصطلاحات والإيرادات، دون المعانى والمقاصد، إذ غرضها تهذيب طرق الاستدلال، وذلك مما يشترك فيه النظار"(٢).

أما عن جهود الغزالى التطبيقية فتظهر فى مجموعة مؤلفاته، حيث إنه ألف كتبًا بسط فيها مباحثه المنطقية، وبين فائدة المنطق ونجاعته، مثل (تهافت الفلاسفة)، و(معيار العلم)، و(محك النظر)، و(المستصفى)، و(القسطاس المستقيم).

وتبرز محاولة الغزالى الحقيقية لمزج المنطق بالفقه فى كتابه (محك النظر)، حيث إنه قام بإدخال المنطق فى البيئة الثقافية العربية الإسلامية، مع المحافظة على المعايير المنطقية، ففيه أجرى مقارنة المصطلحات بين المناطقة والمتكلمين، والفقهاء، ومن تلك المقارنات التى أوردها الغزالى قوله: "وهذه المطلقات المجردة الشاملة لأمور متخيّلة هي التي يعبّر عنها المتكلمون بالوجوه أو الأحوال أو الأحكام، ويعبّر عنها المنطقيون بالقضايا الكلية المجردة، ويزعمون أنها موجودة في الأذهان لا في الأعيان. وتارة يعبّرون عنها بأنها غير موجودة في خارج ، بل

(١) الرد على المنطقيين، ابن تيمية، دار ترجمان، باكستان، ١٩٧٦م، ص٢١٦.
(٢) مقاصد الفلاسفة، الغزالى، تحقيق: سليمان دنيا، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦١م، ص٣٢.

فـي داخـل، يعنـي خـارج الـذهن وداخلـه"[١]، وقولـه: "المتكلمـون يـسمونه الـسبر والتقسيم، والمنطقيون يسمونه الشرطى المنفصل، ونحن سميناه التعاند[٢].

ثم خطا الغزالى بالمنطق خطوة واسعة فى طريق مزج المنطق بالآيات القرآنية فـى كتابـه (القـسطاس المـستقيم)، حيـث وضـع خمـسة مـوازين للمعرفـة (ميـزان التعـادل- ميـزان الـتلازم- ميـزان التعامـد)، وميـزان التعـادل وينقـسم إلـى الأكبـر والأوسط والأصغر، وميزان التلازم هو القياس الشرطى المتصل، وميزان التعامد هو القياس الشرطى المنفصل، فيصير الجميع خمسة، حيث استند الأكبر فى ميزان التعادل بالشكل الأول للقياس المنطقى الذى به حاج سيدنا ابراهيم النمرود الذى كفر بربه عندما قال له: (أنا أحيى وأميت)، قال له سيدنا ابراهيم: (إن الله تعالى يأتى الشمس من المشرق فأت بها من المغرب، فبهت الذى كفر).

ومن الأمثلة التى ذكرها الغزالى فى ذلك:

قوله تعالى: ﴿**أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ أَنْ آتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ إِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّيَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ قَالَ أَنَا أُحْيِي وَأُمِيتُ قَالَ إِبْرَاهِيمُ فَإِنَّ اللَّهَ يَأْتِي بِالشَّمْسِ مِنَ الْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ الْمَغْرِبِ فَبُهِتَ الَّذِي كَفَرَ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ**﴾[سورة البقرة: ٢٥٨] .

كل من يقدر على إطلاع الشمس يكون إلها

إلهى هو القادر على إطلاع الشمس

إذًا إلهى هو الإله دونك[٣].

---

(١) محك النظر، الغزالى، دار المنهاج، لبنان، بيروت، ط١، ١٤٣٧هـ - ٢٠١٦م، ص٧٨.

(٢) انظر: المرجع السابق، ص٦١.

(٣) القسطاس المستقيم، الغزالى، تحقيق، محمود بيجو،دار المشرق، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣م، (٢١- ٢٢).

ويستدل الغزالى بالميزان الأوسط بالآية الكريمة فى قوله تعالى: ﴿**وَكَذَٰلِكَ نُرِي إِبْرَاهِيمَ مَلَكُوتَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلِيَكُونَ مِنَ الْمُوقِنِينَ**﴾[الأنعام: ٧٥].

وهو الشكل الثانى:

القمر آفل الإله ليس بآفل إذًا: القمر ليس بالإله(١).

والميزان الأصغر بالآية الكريمة فى قوله تعالى: ﴿**إِذْ قَالُوا مَا أَنزَلَ اللَّهُ عَلَىٰ بَشَرٍ مِّن شَيْءٍ قُلْ مَنْ أَنزَلَ الْكِتَابَ الَّذِي جَاءَ بِهِ مُوسَىٰ نُورًا وَهُدًى لِّلنَّاسِ تَجْعَلُونَهُ قَرَاطِيسَ تُبْدُونَهَا وَتُخْفُونَ كَثِيرًا وَعُلِّمْتُم مَّا لَمْ تَعْلَمُوا أَنتُمْ وَلَا آبَاؤُكُمْ قُلِ اللَّهُ ثُمَّ ذَرْهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ**﴾[الأنعام: ٩١].

وهو الشكل الثالث:

موسى بشر موسى بشر نزل عليه الوحى إذًا :

بعض البشر ينزل عليهم الوحى.

ولا يقف الغزالى فى مباحثه المنطقية فى المقاصد عند الأمثلة اليونانية والأمثلة الفقهية، بل يعلن أهمية المنطق فى جميع العلوم فى عبارة قالها فى مقدمة كتابه (المستصفى فى علم أصول الفقه)، حيث قال: "من لا يحيط بالمنطق فلا ثقة بعلومه أصلا"(٢). ويرد الغزالى على من ينكر عليه ذلك ويقول: "رغبنا ذلك أيضا في أن نورد في منهاج الكلام في هذا الكتاب أمثلة فقهية فتشمل فائدته... ولعل الناظر بالعين العوراء نظر الطعن والإزراءِ، ينكر انحرافنا عن العادات في تفهيم العقليات القطعية، بالأمثلة الفقهية الظنية، فليكف عن غلوائه في طعنه وإزرائه، وليشهد على نفسه بالجهل بصناعة التمثيل وفائدتها، فإنها لم توضع إلا لتفهيم

(١) القسطاس المستقيم، الغزالى، ص٢٨.

(٢) المستصفى من علم الأصول، الغزالى، تحقيق: محمد عبد السلام، دار الكتب العلمية، ١٤١٣هـ – ١٩٩٣م.ص١٠.

الأمر الخفي بما هو الأعرف عند المخاطب المسترشد؛ ليقيس مجهوله إلى ما هو معلوم عنده فيستقر المجهول في نفسه"[1].

ومن هنا يتضح لنا مدى أهمية المنطق عند الغزالى، ومدى المزج والتطوير الذى أفاد منه من القرآن الكريم والفقه الإسلامى، ومنذ ذلك الحين بدأ الأصوليون المتكلمون يتأثرون بالمنطق الأرسطاليسي.

* *

(١) معيار العلم، الغزالى، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان،ط٣، ٢٠١٣م، ص٦١.

المبحث الثانى

مسائل مشتركة بين علم المنطق وعلم أصول الفقه

إن إدراك العلاقة بين علم المنطق وعلم أصول الفقه تظهر فى معرفة المسائل المشتركة بين العلمين، ولصعوبة حصر جميعها نذكر فيما يأتى بعضها.

ومن أبرز تلك الموضوعات المنطقية المتكيفة أصوليًّا ما يلى:

أولًا: السبر والتقسيم / القياس الشرطى المنفصل:

يُعد السبر والتقسيم من أقوى الأدلة التى اهتم بها الأصوليون وهو ما يسمى بالقياس الشرطى المنفصل عند المناطقة، وقد أشار الغزالى إلى هذا فى قوله: "الصنف الثالث: القياس الشرطى المنفصل، وهو الذى تسمية الفقهاء والمتكلمون (السبر والتقسيم).. فإن أكثر نظر الفقهاء على السبر والتقسيم يدور"(١).

ويشير ابن تيمية فى قوله: "الشرطي المنفصل وهو الذي يسميه الأصوليون السبر والتقسيم، وقد يسميه أيضا الجدليون التقسيم والترديد، فمضمونه الاستدلال بثبوت أحد النقيضين على انتفاء الآخر وبانتفائه على ثبوته، أو الاستدلال بثبوت أحد الضدين على انتفاء الآخر"(٢).

وقد عرفه الجوينى بقوله: "أن يبحث الناظر عن معان مجتمعة في الأصل ويتتبعها واحدا واحدا ويبين خروج آحادها عن صلاح التعليل به إلا واحدا يراه ويرضاه"(٣).

---

(١) معيار العلم، الغزالى، ص١٥٦–١٥٨، محك النظر، الغزالى، ص٩٧، وانظر : المستصفى، الغزالى، (٩١/١).

(٢) الرد على المنطقيين، ابن تيمية، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ص٢٠٥.

(٣) البرهان، الجوينى، تحقيق:عبد العظيم محمود الديب، دار الوفاء، القاهرة،ط٤، ١٤١٨هـ، (٢/ ٥٣٤).

ومقصوده من هذا :حصر الأوصاف التى توجد فى الأصل، وتصلح للعلية فى بادئ الأمر، ثم إبطال ما لا يصلح للعلية منها وتعيين الباقى، فمثلًا يقول القائس: تحريم الربا في "البُر" ثبت لعلة، والعلة هذه هي إما كونه مكيلاً، وإما لكونه مطعوماً، وإما لكونه قوتاً، وإما لكونه مُدخراً، ثم يقول: الكيل لا يصلح، والطعم لا يصلح فيتعين أن العلة الاقتيات والادخار.

فهذا المفهوم يمثل أحد أقسام وطرق مسلك السبر والتقسيم عند الأصوليين، وهو المسمى بالقياس الشرطى المنفصل عند المناطقة الذى لا يكون إلا فى الأوصاف التى بينها تنافر وعناد بحيث لا يمكن اجتماعها ذاتيًّا ليستدلوا بوجود بعضها على عدم بعضها الآخر، وبعدمه على وجوده، من خلال التعاند والتناقض الحاصل بين تلك الأقسام المحصورة، مما ينتج بالضرورة عند إثبات أحدها نفى الآخر، وعند نفى أحدها إثبات الآخر.

مثال على ذلك : العالم إما قديم وإما محدث، لكنه محدث، فهو إذًا ليس بقديم[1].

ولذا يمكن القول بأن الأصوليين يستعملونه فى استنباط علة الحكم، والمنطقيين يستعملونه فى الاستدلال بثبوت أحد النقيضين أو الضدين على انتفاء الآخر، ولذلك قال الشنقيطى: " الأصوليون يستعملون هذا الدليل في استنباط علة الحكم الشرعي بطريق من طرق الحصر، ثم يبطلون الباطل منها بطريق من طرق الإبطال المعروفة عندهم، ويبقون الصالح منها للتعليل كما هو معلوم في محله ... والمنطقيون يستخدمون هذا الدليل لغرض آخر، وهو استنتاج وجود

(١) انظر: تقريب التهذيب فى علم المنطق، محمد التقى الجلالى، دار النجف الأشرف، ط٢، ١٤٠٠هـ. ١٩٨٠م، ص١٠٤. وانظر: معيار العلم، الغزالى، ص١٧٩.

النقيض من عدم نقيضه، أو عدمه من وجوده، أو استنتاج عدم الضد من وجود ضده، ونحو ذلك"[١].

ثانيًا: قياس العلة وقياس الدلالة / قياس اللمى وقياس الإنى:

(قياس العلة) فى علم أصول الفقه يقوم على الاستدلال بالعلة على المعلول، ومثاله: قياس ضرب الوالدين على التأفيف في التحريم بجامع الإيذاء، كما أن هذا المعطى نجده واضحًا كذلك فى (قياس اللم) فى علم المنطق من حيث البرهان به يسير فيه القياس من العلة إلى المعلول، ومثاله: هذه الحديدة متمددة، وكل حديدة متمددة مرتفعة درجة حرارتها، إذًا هذه الحديدة مرتفعة درجة حرارتها[٢].

ويتضح كذلك فى قياس الدلالة عند الأصوليين أنه يقوم على الاستدلال بالمعلول على العلة، ومثاله: لا يجبر العبد على إبقاء النكاح، فلا يجبر على ابتدائه كالحر ، فعدم إجباره على إبقائه دليل خلوص حقه في النكاح، فلا يجبر على خالص حقه في الموضعين[٣]. كما أن هذا المعطى نجده واضحًا كذلك فى (قياس الإنى) عند المناطقة من حيث البرهان به يسير فيه القياس من المعلول إلى العلة، ومثاله: هذه الحديدة ارتفعت حرارتها، وكل حديدة ارتفعت حرارتها فهى متمددة إذًا هذه الحديدة متمددة. ومثال على القياس الإنى: هذه الحديدة متمددة، وكل حديدة متمددة مرتفعة درجة حرارتها، إذًا هذه الحديدة مرتفعة درجة حرارتها[٤].

---

(١) الرحلة إلى إفريقيا، الشنقيطى، دار عالم الفوائد، ٢٠٠٨م، ص٧٦.

(٢) انظر: المرشد فى علم المنطق، يوسف أحمد الموسوي، دار الفكر، ٢٠٠٧م، ص٤٣٠– ٤٣١.

(٣) شرح مختصر الروضة، الطوفى، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركى، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٧م، ص٤٣٦.

(٤) انظر: المرشد فى علم المنطق، يوسف أحمد الموسوي، ص٤٣٠– ٤٣١.

وبناء على ما ذكر نجد أن: قياس العلة يساوى قياس اللمى، وقياس الدلالة يساوى قياس الإنى، وقياس الدلالة عكس قياس العلة، قياس الإنى عكس قياس اللمى.

وقد جاء ما يؤكد هذا فى قول الغزالى "اعلم أن الحد الأوسط إن كان علة للحد الأكبر سماه الفقهاء (قياس العلة)، وسماه المنطقيون (برهان اللم)، أي ذكر ما يجاب به عن لم، وإن لم يكن علة سماه الفقهاء (قياس الدلالة). والمنطقيون سموه (برهان الإن)؛ أي هو دليل على أن الحد الأكبر موجود للأصغر من غير بيان علته، ومثال قياس العلة من المحسوسات قولك: هذه الخشبة محترقة لأنها أصابتها النار، وهذا الإنسان شبعان لأنه أكل الآن. وقياس الدلالة عكسه (أى قياس العلة) وهو أن يستدل بالنتيجة على المنتج فنقول: هذا شبعان فإذا هو قريب العهد بالأكل، وهذه المرأة ذات لبن فهي قريبة العهد بالولادة"[1]. ويؤكد على هذا القول الدكتور على سامى النشار، حيث قال: "قياس العلة فى علم أصول الفقه هو قياس اللم وقياس الإن عند المنطقيين"[2].

وكما يستند قياس العلة وقياس الدلالة عند الأصوليين، وقياس اللمى وقياس الإنى عند المنطقيين على تعلق العلة بمعلولها، أى كلما وجدت العلة وجد معلولها وكلما ظهرت ظهر، ففى قياس العلة والدلالة لا يجوز تخلف العلة عن معلولها؛ لأن العلة فيها موجبة للحكم وعلامة عليه وليست مؤثرة فيه، وكذلك قياس اللمى والإنى لا يجوز بهما تخلف العلة عن معلولها؛ لأنها مرتبطة بالبرهان الذى يسير فيه القياس من العلة إلى المعلول أو من المعلول إلى العلة عن طريق الواقع الخارجى والعلية التكوينية.

---

(١) معيار العلم، الغزالى، ص٢٤٣، ص٢٤٦

(٢) مناهج البحث عند مفكرى الإسلام، على سامى النشار، ص١٧٠.

وبرهان اللم والعلة قد ورد كثيرًا فى علم المنطق وعلم أصول الفقه بمعنى (السبب)، فكلٌّ منهما يتوصل به إلى معرفة الحكم، وقد تناول ابن سينا هذا القول فى كتابه (الإشارات والتنبيهات)، حيث قال: " إن الحد الأوسط إن كان هو السبب فى نفس الأمر لوجود الحكم، وهو نسبة أجزاء النتيجة بعضها إلى بعض كان البرهان برهان(لم)؛ لأنه يعطى السبب فى التصديق بالحكم، ويعطى السبب فى وجود الحكم فهو مطلقا معط للسبب، وإن لم يكن كذلك، بل كان سببا للتصديق فقط، فأعطى اللمية فى التصدق، ولم يعط اللمية فى الوجود، فهو المسمى برهان(إن)؛ لأنه دل على إنية الحكم فى نفسه دون لميته فى نفسه"(١).

ونلحظ ذلك عند بعض الأصوليين فى قولهم: "يسمى السبب علة لأنه يتوصل به إلى معرفة الحكم كما بنيته بالعلة على الحكم، إلا أنه ليس كل سبب بعلة، ولكن كل علة سبب، كما أن كل علة دليل، وليس كل دليل علة، وفرقوا بين العلة"(٢). وهكذا الشأن بالنسبة للإمام الغزالى، فقد ساوى بين السبب والعلة، حيث قال: " لا ينبغى أن يظن أن السبب جنس زائد على جنس العلة والشرط"(٣).

ثالثًا : قياس العكس / قياس الخُلف:

قياس العكس فى علم أصول الفقه يتفق مع قياس الخُلف فى علم المنطق، ويستعمل هذا القياس فى إثبات المطلوب بإبطال نقيضه؛ لبيان صدق أو كذب المقدمة المشكوك فيها، ويتركب من قياسين، أحدهما : اقترانى مؤلف من المتصلة يكون المقدم فيها فرض المطلوب كاذبًا، وتاليها وضع نقيض المطلوب

(١) الإشارات والتنبيهات، ابن سينا، تحقيق: سليمان دنيا، دار المعارف، القاهرة، ١٩٤٧م، ص(١/ ٤٨٥- ٤٨٦).

(٢) قواطع الأدلة، السمعانى، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٩م،(٢/ ٢٧٤).

(٣) شفاء الغليل، الغزالى، تحقيق: حمد الكبيسى، مطبعة الإرشاد، ط١، ١٣٩٠هـ - ١٩٧١م، ص٥٩٠. وانظر: نفس المصدر ،ص٥١٧- ٥١٩، ٥٣٧- ٥٣٩.

على أنه صادق. والآخر استثنائي مؤلف من المتصلة التي هي نتيجة القياس الأول، ومن استثناء نقيض تاليها، فينتج نقيض المقدم الذي هو فرض المطلوب كاذب، فينتج كون المطلوب صادقاً، ويعطينا الغزالى مثالًا عليه فى الفقهيات والعقليات حيث أورد فى الفقه :" كل ما هو فرض فلا يؤدى على الراحلة " والوتر فرض، فإذن لا يؤدى على الراحلة، وهذه النتيجة كاذبة ولا تصدر إلا من قياس في مقدماتها مقدمة كاذبة، ولكن قولنا: كل واجب فلا يؤدى على الراحلة مقدمة ظاهرة الصدق، فبقي أن الكذب في قولنا أن الوتر فرض فيكون نقيضه، وهو أنه ليس بفرض، صادقا، وهو المطلوب من المسألة، وأورد فى العقليات : كل ما هو أزلي فلا يكون مؤلفا، والعالم أزلي، فإذن لا يكون مؤلفا، لكن النتيجة ظاهرة الكذب، ففي المقدمات مقدمة كاذبة. وقولنا الأزلي ليس بمؤلف ظاهر الصدق، فينحصر الكذب في قولنا: العالم أزلي، إذًا نقيضه وهو أن العالم ليس بأزلي صدق"[1].

وأورده أبو إسحاق الشيرازي ضمن أنواع الاستدلال بالعكس، حيث قال: "الاستدلال بالعكس، وذلك مثل أن يقول الشافعى: لو كانت القهقهة تُبطل الطهارة داخل الصلاة لأبطلت خارج الصلاة؛ لأن كل ما أبطل الطهارة داخل الصلاة أبطلها خارج الصلاة كالإحداث، وما لا يبطلها خارج الصلاة لا يبطلها داخل الصلاة كالقذف والسب وغير ذلك من الأسباب"[2].

وقد نسبه الرازى إلى قياس التلازم، إذ يقول:"أما الشيء الذي سميتموه بقياس العكس فهو في الحقيقة تمسك بنظم التلازم وإثبات لإحدى مقدمتى التلازم بالقياس، فإنا نقول: لو لم يكن الصوم شرطا في صحة الاعتكاف لما صار شرطا

(١) معيار العلم،الغزالى، ص١٥٩.

(٢) شرح اللمع، أبو إسحاق الشيرازي، دار الكتب العلمية، ط٢، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م، (٢/ ٨١٩).

لـه بالنذر، لكنـه يصير شرطا لـه بالنذر فهو شرط لـه مطلقا، فهذا تمسك بنظم التلازم واستثناء نقيض اللازم لإنتاج نقيض الملزوم"[١].

رابعًا: قياس التمثيل / قياس الشمول:

يُعد التمثيل أحد أنواع الاستدلال غير المباشر عند المناطقة، وهو ما يسميه الفقهاء والأصوليون بـ(القياس)، ويسميه المتكلمون بـ(رد الغائب إلى الشاهد)، ومعناه أن يوجد حكم في جزء معين واحد، فينقل حكمه إلى جزء آخر يشابهه بوجه ما [٢]، لذلك نرى ابن تيميه يساوى بينهما فى قوله: "قياس التمثيل وقياس الشمول سواء، وإنما يختلف اليقين والظن بحسب المواد فالمادة المعينة إن كانت يقينية في أحدهما كانت يقينية في الآخر، وإن كانت ظنية في أحدهما كانت ظنية في الآخر..... ولهذا صار كثير من الفقهاء يستعملون في الفقه القياس الشمولى كما يستعمل في العقليات القياس التمثيلى، وحقيقة أحدهما هو حقيقة الآخر "[٣].

وقد انطلقوا فى إقرار ذلك من التشابه البين بين القياسين، ففى قياس التمثيل الأصولى أربعة أركان وهى (أصل، فرع، علة، حكم الأصل)، وفى قياس الشمول المنطقى أربعة شروط وهى (مقدمة صغرى، مقدمة كبرى، رابطة، نتيجة).

---

(١) المحصول، الرازى، تحقيق: جابر فياض العلوانى، الناشر: جامعة الإمام محمد بن مسعود، الرياض، ط١،(٢٢/٥).

(٢) انظر: معيار العلم، الغزالى، ص١٦٥.

(٣) الرد على المنطقيين، ابن تيمية، ص١١٦– ١١٧. وذهب ابن تيمية إلى أن قياس التمثيل هو الأصل الحقيقى لقياس الشمول؛ لأن التجربة قد دلت على أشياء معينة، وليس على أمور عامة.

وكل منهما يستخدم (الجامعة)[1] بمعنى أن القياسين المنطقى والأصولى يجتمعان فى الأقوال والثمرة التطبيقية المرادة منه من جهة أن التنصيص على الأسباب واحدة، والنتائج المفروضة فى كليهما واحدة.

وقد أوضح ابن حزم ذلك بقوله" واعلم أن القضيتين المذكورتين إذا اجتمعتا سمتهما الأوائل " القرينة ". واعلم أن باجتماعهما كما ذكرنا – يحدث أبدا عنهما قضية ثالثة صادقة أبدا لازمة ضرورة لا محيد عنها، وتسمى هذه القضية الحادثة عن اجتماع القضيتين " نتيجة "، والأوائل يسمون القضيتين والنتيجة معا في اللغة اليونانية " السلجسموس"، وتسمى الثلاثة كلها في اللغة العربية: " الجامعة " [2] .

فعند التنصيص مثلًا على أن الخمر يتصف بالإسكار، وأن هذا الخمر مسكر، والقول بأن المسكر ليس منحصرًا فى الخمر فقط ، وإنما توجد المسكرات فى غير الخمر الذى نُص على تحريمه، فكل هذه الأمور يجتمع عليها قياس الأدنى وهو نوع من أنواع قياس التمثيل والشكل الأول للقياس الاقترانى الحملى، وهما قياسان صحيحان عندهم. فلو أخذنا مثالًا من قياس الأدنى عند الأصوليين وهو عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ :« كُلُّ مُسْكِرٍ خَمْرٌ، وَكُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ »[3]، نجده الشكل الأول للقياس المنطقى وهو كالتالى:

(ك+) كل مسكر خمر (مقدمة صغرى)

(ك+) وكل مسكر حرام (مقدمة كبرى)

(ك+) كل خمر حرام (النتيجة).

سادسًا: العلة / الحد الأوسط:

(١) السلجسموس : حسب منطق أرسطو هى اجتماع القرينة مع النتيجة أو اجتماع القضايا الثلاث وفق علاقة منطقية معينة.

(٢) التقريب لحد المنطق، ابن حزم، تحقيق: عبد الرحمن التركمانى، دار ابن حزم، ط١، ٢٠٠٧م.

(٣) مسند الإمام الشافعى، باب كل شراب أسكر فهو حرام، (٩٢/٢)، رقم:٣٠٤.

العلة فى(علم أصول الفقه) هى الوصف الجامع الذى يؤلف العلاقة بين الأصل والفرع، والحد الأوسط فى (علم المنطق) هو الرابطة التى تؤلف العلاقة بين الحد الأكبر والحد الأصغر ليوصلنا إلى النتيجة، وفى البرهان خاصة لا بد أن يفرض الحد الأوسط علة لليقين بالنتيجة.

كما تدخل العلّة مكان الحدّ الأوسط(١)، يقول الغزالى: "المتكرر فى المقدمتين: علة، وهو الذى يمكن أن يقترن بقولك : (لأنه) فى جواب المطالبة، فإنه إذا قيل لك: لم قلت: إن النبيذ حرام؟ فتقول: لأنه مسكر، ولا تقول: لأنه نبيذ، ولا تقول: لأنه حرام، فما يقترن به (لأن) هو العلة"(٢).

وكما أشار الغزالى فى موطن آخر إلى أن الحد الأوسط فى القياس عند المناطقة يسمى علة عند الأصوليين(٣).

سابعًا: مفهوم المخالفة / التناقض :

مفهوم المخالفة فى (علم أصول الفقه) كما هو معلوم هو المعنى المفهوم من اللفظ الذى يخالف حكمه حكم المنطوق به بالنفى أو الإثبات(٤) ؛ أى أن الخطاب دل على الحكم المخالف للمنطوق به أو دل على حكم المسكوت عنه الذى هو مخالف للملفوظ به، ومثاله قوله تعالى: ﴿**فَإِن طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِن بَعْدُ حَتَّىٰ تَنكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ فَإِن طَلَّقَهَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَن يَتَرَاجَعَا إِن ظَنَّا أَن يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ يُبَيِّنُهَا لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ** ﴾[البقرة:٢٣٠]، فالآية مقيدة بغاية نفى حرمة الرجوع لزوجها الأول إلا بعد التزوج من غيره زواجًا شرعيًا صحيحًا.

---

(١) محك النظر، الغزالى، ص٤٥.

(٢) انظر: المرجع السابق، ص٩٣.

(٣) انظر: المرجع السابق، ص٣٢.

(٤) انظر: الدليل عند الظاهرية، نور الدين الخادمي، دار ابن حزم، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٣١هـ – ٢٠٠٠م،ص١٨٨.

وأما التناقض فى (علم المنطق) هو أنه إن صدق أحدهما يلزم منه كذب الآخر، وإن كذب أحدهما يلزم منه صدق الآخر، لأجل إثبات قضية أو نفيها، فلو أردنا إثبات صحة قضية ما، فبدلًا عن الاستدلال على صحتها بصورة مباشرة نثبت بطلان نقيضها المستلزم منه إثبات صحة القضية الأولى، ولو أردنا إثبات بطلان قضية ما، فبدلا عن الاستدلال على بطلانها بصورة مباشرة نثبت صحة نقيضها المستلزم منه إثبات بطلان القضية الأولى[١]. ومثاله: إذا أردنا أن نثبت أن الروح موجودة، ولن نتمكن من إثبات هذه القضية بصورة مباشرة فنحن نتوسل بقضية أخرى، وهذه القضية هى أن الروح ليس بموجودة فنثبت كذبها ومن خلاله يثبت لنا صدق الأصل؛ لأن النقيضين لا يجتمعان ولا يرتفعان.

هكذا نلحظ مدى التشابه الذى يكاد يكون كليًّا بين مفهوم المخالفة والتناقض، حيث يشتركان فى قاسم مشترك وهام وهو أن كلًا منهما يأخذ نقيض حكم المنطوق به نفيًا أو إثباتًا ، لذلك رأينا انهما من المسائل المشتركة بين العلمين.

ثامنًا: الاستقراء:

يُطلق الاستقراء فى علم المنطق بوجه عام على الاستدلال من أحوال الجزيئات على حال الكلى، وبتعبير آخر: تتبع الجزيئات لأثبات حكم كلى، والاستقراء عندهم نوعان: تام، وناقص. فإذا كان الاستنتاج من حال جميع الجزيئات لمعرفة الكلى كان استقراء تامًّا ، وأما إذا كان من أكثر الجزيئات لمعرفة الكلى كان استقراء ناقص [٢].

(١) انظر: المرشد فى علم المنطق، يوسف أحمد الموسوي، ص٢٨٤ وانظر: تقريب التهذيب فى علم المنطق، محمد التقى الجلالى، ص١١٧..

(٢) انظر: تقريب التهذيب فى علم المنطق، محمد التقى الجلالى، مكتبة آية الله ، ط٢، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م، ص١٨٣.

ويعتمد الفقهاء والأصوليون على الاستقراء الناقص وجعلوه مدار بحثهم وسموه إلحاق الفرد بالأعم الأغلب، ومما قالوه فى تعريفه: هو أن تتصفح جزئيات كثيرة داخله تحت معنى كلى، حتى إذا وجدت حكمًا فى تلك الجزئيات، حكمت على ذلك الكلى به(١). ومثاله فى الفقه: الوقف لا يلزم في الحياة؛ لأنه لو لزم لما اتبع شرط الواقف، فيقال له: ولم قلت أن كل لازم فلا يتبع فيه شرط العاقد؟ فيقول: قد استقريت جزئيات التصرفات اللازمة من البيع والنكاح والعتق والخلع وغيرها، ومن جوز التمسك بالتمثيل المجرد الذي لا مناسبة فيه يلزمه هذا، بل إذا كثرت الأصول قوي الظن"(٢). ومثاله فى العقليات: إذا تتبعنا حال أكثر جزيئات الحيوانات ورأيناها تحرك فكها الأسفل عند المضغ، نحكم بأن الحيوان يحرك فكه الأسفل عند المضغ(٣).

والاستدلال بهذا الاستقراء الناقص لا يفيد القطع؛ وذلك لاحتمال وجود حيوان يحرك فكه الأعلى عند المضغ، كما يقال فى التمساح، لذلك يعتمد عليه الأصوليون ويستخدموه باعتباره طريقًا من الطرق التى توصل إلى المعرفة الظنية ولا يمكن الاعتماد عليه فى تحصيل اليقين.

ويوضح لنا الشكل التالى علم المنطق وعلاقته بعلم أصول الفقه:

(١) معيار العلم، الغزالى، ص١٢٩، المحصول، الرازى، (٢/ ٥٧٧).

(٢) معيار العلم، الغزالى، ص١٦٢.

(٣) انظر: المرجع السابق، ص١٦٣.

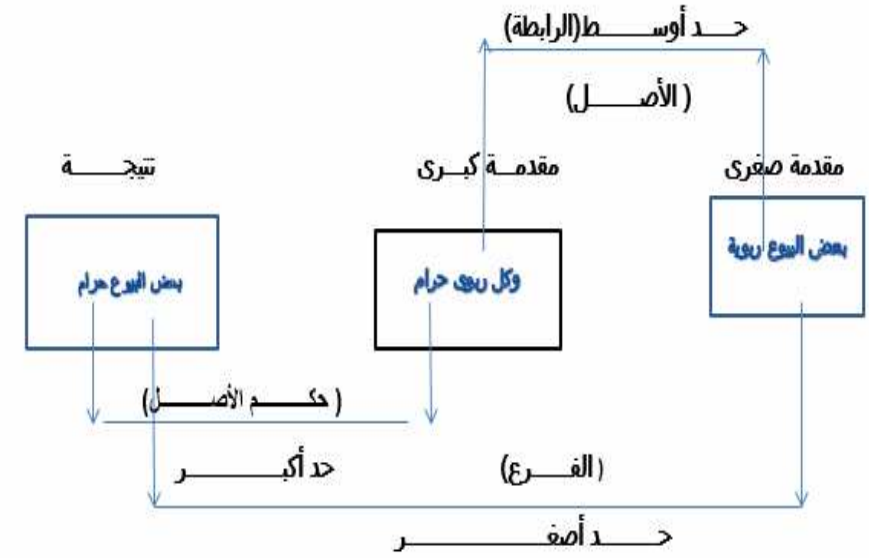

**

الخاتمـــــة

لقد اتضح لنا خلال هذا البحث تلك العلاقة الهامة بين علم المنطق وعلم أصول الفقه التى تتمثل فيما يلى:

١- تداخل المنطق مع علم أصول الفقه يأثر تأثيرًا عظيمًا فى تطوير التفكير من ناحية تمكن هذا المنطق من تقديم الحلول النابعة من الشريعة الإسلامية، وبيان الاختيارات المقبولة من بين الآراء المتعددة في المسألة الواحدة؛ لتحسين صورة الإسلام فى العالم، ونرى ذلك خاصة فى مفهوم القياس الأرسطي المأخوذ من النصوص المقدسة.

٢- إن بداية التفكير فى ربط المنطق بالفقه لم تقف عند شخص واحد، بل كانت على مراحل متعددة ظهرت بوادرها عند ابن حزم والجوينى ودعمها الإمام

الغزالى، حيث يعتبر هو المؤثر الحقيقى فى مزج المنطق الأرسطاليسى بأصول الفقه.

٣- الخلاف الذى قام بين علماء الإسلام فى قبول ورفض علم المنطق بسبب أن آراءه ومقولاته تخالف الأديان عمومًا، وتضع أصولًا غير شرعية لم تتوقف عند مرحلة معينة ، بل ظل فى صراعات حتى تم مزج الأمثلة الفقهية بالعلوم المنطقية، وقال عنه الغزالى: "من لا يحيط بالمنطق فلا ثقة بعلومه أصلا"(١).

٤- أن هناك علاقة وثيقة بين علم المنطق وعلم أصول الفقه، تمثلت فى ظهور العديد من المصطلحات المنطقية فى عبارات العلوم الشرعية تجاوزت إلى حيث امتد هذا التأثير إلى وجود مسائل مشتركة فيما بينهما جعلت آراء الفقهاء تؤثر فى آرائهم الفقهية والعكس.

٥- أن أوجه التشابه بين الموضوعات المنطقية والموضوعات الفقهية لا تعنى أنها متماثلة كليًا أو متطابقة فى جميع النواحى؛ لأنه لا يمكن أن يوجد شبه للشىء بالشىء من وجه دون وجه، فهناك جوانب مختلفة من ناحية عناصرها، ولكن وجود المطابقة كمنهج الاستنباط الاستنتاجى فى حالات معينة.

٦- أن هناك دوافع تظهر معها الحاجة إلى امتزاج المنطق بالفقه، وهى أن فهم الفقه لا يقوم إلا بالمنطق؛ لأن المنطق يساعد على فهم الكتاب والسنة واستنباط الأحكام وفهمها، ومعرفة أساليب الجدل، وحاجة الفقيه إلى إقامة البرهان.

**

(١) المستصفى ، الغزالى، ص١٠.

المصادر والمراجـــع

- أنوار البروق فى أنواء الفروق، القرافى، عالم الكتب، بدون تاريخ.
- البرهان فى أصول الفقه، الجوينى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٨هـ . ١٩٩٧م.
- ابن حزم والفكر الفلسفى بالمغرب والأندلس، سالم يفوت، المركز الثقافى العربى، الدار البيضاء، المغرب، ١٩٨٦م.
- الإشارات والتنبيهات، ابن سينا، تحقيق: سليمان دنيا، دار المعارف، القاهرة، ١٩٤٧م.
- الإحكام فى أصول الأحكام، ابن حزم، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار الآفاق الجديدة،بيروت، بدون تاريخ.
- التعريفات، على الجرجانى، تحقيق: محمد صديق المنشاوى،دار الفضيلة، بدون تاريخ.
- التقريب لحد المنطق والمدخل إليه بالألفاظ العامية والأمثلة الفقهية،ابن حزم، تحقيق: عبد الرحمن التركمانى، دار ابن حزم، ط١، ٢٠٠٧م.
- تقريب التهذيب فى علم المنطق، محمد التقى الجلالى، مكتبة آية الله ، ط٢، ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م.
- الحدود، الباجى، تحقيق: محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م.
- الدليل عند الظاهرية، نور الدين الخادمي، دار ابن حزم، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٣١هـ – ٢٠٠٠م.
- الرد على المنطقيين، ابن تيمية، دار ترجمان، باكستان، ١٩٧٦م.
- شرح تهذيب على تهذيب المنطق، عبد الله اليزدى، تحقيق: محمد الكتكى وأبى بكر بن مصطفى الفطنى، إدارة الصديق دابيل، ط١، ١٤٣٤هـ . ٢٠١٣م.

- شفاء الغليل، الغزالى، تحقيق: حمد الكبيسى، مطبعة الإرشاد، ط١، ١٣٩٠هـ – ١٩٧١م.
- شرح اللمع، أبو إسحاق الشيرازي، دار الكتب العلمية، ط٢، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م.
- صون المنطق والكلام عن فن المنطق والكلام، السيوطى، تحقيق: على سامى النشار، مكتبة الخانجى، ١٩٤٧م.
- الفصل فى الملل والأهواء والنحل، ابن حزم، مكتبة الخانجى، القاهرة، بدون تاريخ.
- قواطع الأدلة، السمعانى، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ – ١٩٩٩م.
- القسطاس المستقيم، الغزالى، تحقيق، محمود بيجو،دار المشرق، ١٤١٣ هـ – ١٩٩٣م.
- القياس المنطقى والأصولى عند ابن حزم والباجى، الباحثة: شيماء عبد الرحمن زيدان، رسالة دكتوراه، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، ١٤٤٢هـ – ٢٠٢١م.
- المنطق الصورى منذ أرسطو حتى عصورنا الحاضرة، على سامى النشار، دار المعرفة الجامعية، ١٩٦٦م.
- المحصول، الرازى، تحقيق: طه جابر فياض العلوانى، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤١٨هـ. ١٩٩٧م.
- منهاج الوصول إلى علم الأصول، البيضاوى، دار الفاروق الحديثة، القاهرة، ١٤٢٣هـ. ٢٠٠٢م.
- مناهج البحث عند مفكرى الإسلام، على سامى النشار،دار النهضة العربية، ط٣، بيروت، ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م.

- مناقب الشافعى، الرازى، تحقيق: أحمد حجازى السقا، مكتبة الكليات الأزهرية، ط١، القاهرة، ١٤٠٦هـ. ١٩٨٦م.
- المقدمة، ابن خلدون، دار القلم، بيروت،ط٥، ١٩٨٤م.
- مناهج البحث عند مفكرى الإسلام، على سامى النشار، دار النهضة العربية، بيروت، ط٣، ٢٠١٧م.
- مجموع الفتاوى، ابن تيمية، دار الوفاء، ٢٠٠٦م.
- مقاصد الفلاسفة، الغزالى، تحقيق: سليمان دنيا، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦١م.
- محك النظر، الغزالى، دار المنهاج، لبنان، بيروت، ط١، ١٤٣٧هـ - ٢٠١٦م.
- المستصفى من علم الأصول، الغزالى، تحقيق: محمد عبد السلام، دار الكتب العلمية، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
- معيار العلم، الغزالى، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان،ط٣، ٢٠١٣م.
- المحصول، الرازى، تحقيق: جابر فياض العلوانى، الناشر: جامعة الإمام محمد ابن مسعود، الرياض، ط١.
- النصيحة الوالدية، الباجي، تحقيق: إبراهيم باجس عبد المجيد، دار الوطن، ط١، ١٤١٦هـ.
- النجاة، ابن سينا، مطبعة السعادة، بيروت، ٢٠١٧م.

* * *